

نظام موظفي الإدارات العامة

رسم ما يلي :	نصوص عامة
المادة الأولى	<p>مرسوم رقم 2.12.359 صادر في 9 ربيع الأول 1434 (21 يناير 2013) بتغيير المرسوم رقم 2.77.551 بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بتحديد كيفية تطبيق النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد - النظام العام - كما وقع تغييره أو تميمه - رواتب التقاعد - النظام العام -</p>
<p>«المادة 7. - يجب أن توجه إلى القائمين على النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد الطلبات المتعلقة باعتبار الخدمات السابقة والمقدمة عملاً بالفصل 8 من الظهير الشريف المشار إليه أعلاه المعترف بمثابة قانون رقم 1.77.216 بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977).»</p>	<p>رئيس الحكومة ، بناء على الظهير الشريف رقم 1.77.216 الصادر في 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بمثابة قانون يتعلق بإحداث نظام جماعي لمنح رواتب التقاعد كما وقع تغييره أو تميمه ؛</p>
<p>«المادة 20 - إن طلب إبرام التأمين الاختياري يجب أن يوجه إلى مؤسسة النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد مشفوعاً بشهادة عمل يسلمها المشغل المنضم الأخير، خلال الإثنتي عشرة شهراً (12) الموالية للتاريخ الذي ينتهي فيه انتماء المنخرط إلى هذا النظام.»</p>	<p>وعلى الظهير الشريف رقم 1.59.074 الصادر في فاتح شعبان 1378 (10 فبراير 1959) بإحداث صندوق الإيداع والتدبير ولا سيما الفصل 18 منه ؛</p>
المادة الثانية	<p>وعلى الظهير الشريف رقم 1.59.301 الصادر في 24 من ربيع الآخر 1379 (27 أكتوبر 1959) بإحداث الصندوق الوطني للتقاعد والتأمين ؛</p>
<p>يسند إلى وزير الاقتصاد والمالية تنفيذ هذا المرسوم، الذي ينشر في الجريدة الرسمية.</p>	<p>وعلى المرسوم رقم 2.77.551 بتاريخ 20 من شوال 1397 (4 أكتوبر 1977) بتحديد كيفية تطبيق النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد - النظام العام - كما وقع تغييره أو تميمه ؛</p>
<p>وحرر بالرباط في 9 ربيع الأول 1434 (21 يناير 2013). الإمضاء : عبد الإله ابن كيران.</p>	<p>وبعد المداولة في مجلس الحكومة المجتمع في 9 ذي الحجة 1433 (25 أكتوبر 2012) ،</p>
وقعه بالمطف :	
وزير الاقتصاد والمالية .	
الإمضاء : نزار بركة.	